

الموقع الجغرافي السياسي للصين وأثره في علاقاتها

الدولية

م . م. عبد المنعم هادي علي

جامعة المثنى - كلية التربية

لمقدمة

للصين تاريخ حافل بالعظمة والانجازات الكبرى فهي ارض الثقافات التي ما زالت أثارها قائمة إلى اليوم وهي التي ظلت طوال خمسين قرناً أهم دولة في شرق آسيا ويشير التأريخ إلى أنه حتى العصور الوسطى وما قبلها كانت العلوم والفنون الصناعية أكثر تقدماً في الصين منها في القارة الأوروبية ، وفي فترات مختلفة من التأريخ سيطرت الإمبراطورية الصينية على منطقة جنوب شرق آسيا وامتدت إلى مناطق وأماكن أخرى مثل الساحل الشرقي في القارة الإفريقية حتى الخليج العربي في الفترة من 1405 / 1431 ، حيث سيطرة الأسطول الصيني على البحار الجنوبية واخضع جميع الممالك والدول في المناطق التي وصل إليها لطاعة الإمبراطور الصيني .

ان المقومات المادية والبشرية لقيام الصين كدولة كبرى ومركز استقطاب رئيسي متوفرة ، فالمساحة الواسعة للصين وموقعها الجغرافي حيث تتصل بالبر الاسيوي وبالمحيط الهادي وما تتوفر في تلك الاراضي الواسعة من ثروات اقتصادية ومعنوية ونباتية وموارد مائية وسهول واسعة ومناخ متنوع يعطي فرصاً كبيرة لنشاط اقتصادي متنوع يكفل للصين أكتفاءً ذاتياً ، على الرغم من الاعداد السكانية الهائلة ، ويفتخر الصينيون بأن بلادهم تتمتع بوضع ملائم لا مثيل له انها الامة الوحيدة في العالم المستقلة اقتصادياً ودبلوماسياً استقلالاً كاملاً غير منقوص .

ان الأمور الاساسية في بناء الصين انها استطاعت ان تصل إلى الاكتفاء الذاتي أولاً وانها البلاد الوحيدة التي حلت مشكلاتها الغذائية لأكثر من مليار نسمة المنتشرين على ارضها ، هذا بحد ذاته مستلزمات قيام الدول الكبرى ومراكز الاستقطاب العالمي ولقناعة الباحث في ان الصين سوف تشكل احد اضلاع المربع الاقتصادي العالمي إلى جانب الاتحاد الاوربي واليابان بل ستكون الولايات المتحدة والصين هما القطبان اللذان سترك الصراع فيما بينهما تأثيرات على مجريات الوضع الاقتصادي العالمي القادم .

حيث بدأت الصين تلعب دوراً اكبر في الحياة الدولية يتناسب وحجمها الطبيعي، لذا يعتبر الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات المستقرة نسبياً بالقياس إلى معظم بلدان العالم، حيث بدأت الصين من لعب دور كبير في الحياة الدولية يتناسب وحجمها الطبيعي هذا يعتمد على الاهتمام بتطوير صناعتها بما يكفل سد حاجاتها الداخلية وتصدير الفائض للأسواق الخارجية بما يضمن حصولها على العملات الصعبة ، وفعلاً هذا ما وصلت إليه الصين التي تسعى لتكوين مركز استقطاب عالمي بعد انكفاء الاتحاد السوفيتي وتفككه ونهاية الحرب الباردة .

نبذه جغرافيه مختصرة للصين

الصين من الدول ذات المساحات الكبيرة حيث تبلغ مساحتها نحو (9.584.000) كم²، اما عدد سكانها يبلغ نحو (1.316.000) مليار(*) ، والزيادة السنوية للسكان في الصين لا تقل عن (15) مليون نسمة وهي ربع سكان فرنسا تقريباً . وتتكون الصين من (22) مقاطعة وترى بكين ان تايوان هي المقاطعة (23) و(5) مناطق تتمتع بحكم ذاتي و (4) بلديات (وهي نوع من المدن - المناطق بكين ، شنغهاي ، تيانجين ، شونغكينغ) وهناك منطقتان خاصتان (هونغ كونغ ، ماكاو) .

ان مساحة الصين الواسعة رتب على الصين مراقبة (18.000) كم حدود برية مع (14) بلد و (11.000) كم واجهة بحرية (1) ويمكن تميز ثلاثة وجوه للصين من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية هي :

- 1- الصين الساحلية .
- 2- الصين الوسطى .
- 3- صين المدرجات .

أن المقومات المادية والبشرية لقيام الصين كدولة كبرى ومركز استقطاب رئيسي متوفرة فالمساحة الواسعة للصين وموقعها الجغرافي . خريطة (1) توضح التقسيم الإداري في الصين، حيث تتصل بالبر الآسيوي والمحيط الهندي والمحيط الهادي وما تجود به تلك الأراضي الواسعة من ثروات اقتصادية معدنية ونباتية وموارد مائية وسهول واسعة ومناخ متنوع يعطي فرصاً كبيرة لنشاط اقتصادي متنوع يكفل للصين اكتفاء ذاتياً على الرغم من الإعداد السكانية الهائلة (2).

يفتخر الصينيون بان بلادهم تتمتع بوضع ملائم لا مثيل له أنها الأمة الوحيدة في العالم التي تحتل مركز الصدارة في أعداد السكان لكنها استطاعت أن توفر الغذاء الرئيسي للسكان وكل متطلبات الحياة وبدأ وضعها الاقتصادي يتطور نحو الأفضل ، فالصين تتميز بوجود حكومة فعالة بمقدورها تصميم استراتيجيات ووضع القرارات وتنفيذها لذلك كان دور الدولة محورياً في الاقتصاد الصيني، طبقت الصين نموذج ((اشتراكية السوق)) الذي يعطي الأولوية في مجال تخصيص موارد مع أعطاء حرية واسعة لعمل آليات السوق . لا سيما في مجال إنتاج وتداول السلع الاستهلاكية التتموية فيها ، إضافة إلى ما سبق تعود قوة الاقتصاد الصيني إلى الدور الكبير الذي اضطلعت به الدولة في العديد من المجالات المترابطة فيما بينهما ترابطاً وثيقاً :التعليم الأساسي والصحة والتغذية والحد من نمو السكان والعناية بصحة الأمهات والأطفال . أما الموارد الطبيعية الأخرى فتتوفر في الصين في منطقة الغرب الأكثر

ارتفاعاً ، إضافة إلى ذلك توجد في الصين منطقة الشمال التي تتوفر فيها السهول كسهل منشوريا ذات التربة الخصبة والهضاب المنخفضة .
أما منطقة الجنوب الشرقي التي توجد فيها التلال المنخفضة والسهول الساحلية الخصبة على امتداد الأنهار الكبرى ، كما تستوطن الصين بعض أنواع الحيوانات التي لا توجد فيه اية دولة أخرى . ولكي تحمي الصين حيواناتها ونباتاتها الطبيعية النادرة وبخاصة الأنواع المهددة بالانقراض ، انشأت الصين أكثر من (700) محمية طبيعية كل هذا يحسب له حساب من ناحية القوة الطبيعية للاقتصاد الصيني .

مقومات الصين كمركز استقطاب سياسي واقتصادي دولي

للصين تاريخ حافل بالإنجازات الكبرى ، حيث استطاعت الصين ان تدخل المسرح الاقتصادي الدولي دون ان يتوقع احد مثل هذا الدخول والتحول الصامت الذي انطلق غداة وفاة (ماوتسي تونغ) الذي بهر اعين العالم بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في العام 2001 ، ومن بين حوافز هذا النمو ودوافعه العvisية ارادة الصين استعادة مكانه التي كانت تحتلها (امبراطورية الوسط) من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر كقوة تجارية وثقافية في أن واحد(3).

ان بكين مع استمرارها في تدعيم قدراتها الاقتصادية متخلصه تدريجياً من شعارات الامس ، فقد أصبحت الصين عضواً معترفاً به في أهم المنظمات الاقتصادية والسياسية في اسيا ، كما نجحت فيه تطبيع علاقاتها مع أهم جيرانها حتى وان ظل من الصعب تطبيع علاقاتها مع اليابان ، فبعد قبول الصين في العام 2001 في منظمة التجارة العالمية ، أصبحت احدى اكبر اقتصاديات العالم والرابعة تحديداً (**).

لقد كان لوجود ((ماو)) في قمة الهرم السياسي منذ العام 1949 وحتى عام 1976 اثر واضح في ارساء فلسفة اقتصادية مفادها التنمية والخروج من التخلف ، فمع قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 تبنت الصين النموذج الستاليني ومن ثم الانتقال

إلى نظام التخطيط المركزي ومنه إلى نظام الخطط الخمسية ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية في السنوات (1958-1960) الذي اتبع فيه نموذج التنمية المعتمدة على الكفاية الإنتاجية والاعتماد على الذات وبعد وفاة ((ماو)) ومجيء (دينغ شيا وبينغ) تم تبني سياسة الانفتاح والتحديث الاقتصاديين ، حيث أدرك بان الصين لن تنجح في تحقيق كامل طاقتها التنموية، إذا استمرت بسياساتها الانغلاقية وستتخلف عن بقية جيرانها في اسيا ، لاسيما اليابان في مجال التنمية الاقتصادية والثقافية . لذا يعتبر (دينغ شيا وبينغ) مهندس الاصلاح الاقتصادي منذ عام 1978 الذي اسفر عن نتائج مهمة كان ابرزها النمو المتصاعد للنتاج المحلي الاجمالي وترى المنظمات العالمية ان الصين إذا ما استمر اقتصادها على معدلاته الحالية نفسها فان الناتج القومي الاجمالي للصين سيصل في عام (2020) إلى اضعاف حجم الاقتصاد الأمريكي (4) .

وعلى الرغم من ان الصين تمضي قدماً في تخصيص شركات القطاع العام فيها الا ان الدولة ما تزال تحتفظ بملكية مشروعات اساسية ومهمة وتقدر المشروعات الصناعية المملوكة للدولة بنحو (11.400) مشروع (5) . كما ان وفرة مصادر الطاقة والموارد الطبيعية التي تعتبر من نقاط القوة في الاقتصاد الصيني ، حيث توجد في الصين مصادر عديدة للطاقة أبرزها الفحم والنفط الخام والغاز الطبيعي ، إضافة إلى الثروات الطبيعية الأخرى كالحديد والفوسفات . انظر جدول رقم (1)

انتاج الطاقة والمعادن في الصين (2002) (مليون طن/مليار م3)

المنتج	الحديد	النفط	الاولمنيوم	الفحم	الفوسفات	الفضة	الزنك	الرصاص	الذهب	القصد
الإنتاج	220	164.8	655طن	1160	21	1800طن	1.6	0.6	185	00.79
الرتبة	1	5	11	1	4	4	1	2	4	1

المصدر / عباس جابر عبد الله الخزاعي ، الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين ، دراسته في ابعاده السياسي والاقتصادي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد 1988، ص91

يتضح من ((الجدول 1)) ان الصين هي أكبر بلدان العالم في انتاج الفحم الذي يشكل المصدر الرئيسي للطاقة فيها اذ يمثل نسبة (76%) من مجموع استهلاك الطاقة فيها والصين هي خامس منتج للنفط على مستوى العالم ، إذ يبلغ انتاجها نحو (3) مليون برميل يومياً عام 1999 ويتركز (90%) منه في المناطق الغربية وولاية (سيتم جيانغ) يبلغ الاحتياطي المؤكد منه نحو (24) مليار برميل وتنتج نحو (2.491) مليون برميل من المنتجات النفطية المكررة . اما بالنسبة للغاز الطبيعي فتنتج منه نحو (17030) مليون م3 عام 1999 ، في حين يبلغ احتياطي الغاز فيها حوالي (2060) مليار م3 (6) . لقد أدى وفرة مصادر الطاقة في الصين إلى امكانية استخدامها كوقود ومادة أولية في العديد من الصناعات كما شكل عامل جذب للاستثمارات الأجنبية . ومن العوامل التي ساعدت في بروز الصين كقوة اقتصادية منافسة للدول الصناعية الكبرى هو تدني اجرة العامل في الصين ، إذ تعد هذه الأجور منخفضة إلى حد كبير ، فإذا تمت مقارنة أجور العامل للساعة الواحدة مع الولايات المتحدة نلاحظ هناك فارق كبير جداً في تكلفة الانتاج للسلع ، حيث ترجح الدراسات إلى ان الفرق في تكاليف الانتاج المتأتية من انخفاض الاجور يميل إلى الزيادة المستمرة ، فاجرة العامل الأمريكي تتراوح بين (15-30) دولار في الساعة الواحدة. اما في الصين فان الاجرة تقل عن الدولار الواحد(7).

وهذا ما يوضح تدني كلفة المنتج الصيني قياساً إلى المنتج في الدول الصناعية الأخرى، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الاقبال على المنتج الصيني والذي يؤدي إلى زيادة العملات الصعبة الذي تحصل عليها الصين والنتيجة النهائية هو زيادة في قوة الاقتصاد الصيني ومما يزيد من قوة الاقتصاد الصيني هو اهتمام الصينيون في مجال الادخار والاستثمار باعتباره تعبيراً عن الخيار الارادي للمجتمع لاقتطاع جزء من دخله الاتي للتوفير من اجل استخدامه في تمويل الاستثمارالذي يؤدي إلى تعاظم قدرة الجهاز الانتاجي للبلد والى احداث زيادة في الناتج المحلي في المستقبل متأتية من هذا الادخار. والصين من اعلى بلدان العالم في معدلات الادخار والاستثمار المتحققة فيها ، مما يعكس ارادة شعبية وحكومية لتحقيق قفزات مستقبلية عن طريق اقتطاع وادخار جزء كبير من الدخل الاتي وتوظيفه في بناء استثمارات تؤتي ثمارها في المستقبل للجيل الذي قام بالادخار وللجيال القادمة (8) .

اما دور السياحة في الصين فلها اهمية خاصة كون الصين لها اهمية سياحية مزدهره ، إذ تمتاز بتاريخها المجيد ومناظرها الطبيعية وثقافتها الفريدة وعاداتها المحلية المتميزة كل ذلك ادى إلى تزايد عدد السواح لما تتمتع به الصين من مواقع سياحية تاريخية وطبيعية ، فقد أكد مسؤولي مصلحة الدولة السياحية ان نسبة الزيادة في أسواق السائحين من خارج الصين بلغت اكثر من (20%) سنوياً في العشرين سنة الاخيرة وتجاوزت ايراداتها من العملة الأجنبية (20)مليار دولار في عام (2002)(9).

وعندما نذكر دور المغتربين الصينيين يتضح ان الجالية الصينية تتميز في الخارج بقدرات اقتصادية هائلة حيث يسيطر الصينيون على نسبة عالية من الدخل القومي في ماليزيا ، وتهيمن الاقلية الصينية بنسبه لا يستهان بهافي اندونيسيا وتساهم بشكل واضح في دخلها القومي(10).

ويتميز رجال الاعمال الصينيون المقيمون في الخارج بقدرات كبيرة في تجميع رأس المال بالتماسك الاقتصادي والاجتماعي ، مما جعل المهاجرين الصينيون الذين بلغ تعدادهم (50) مليوناً يسارعون لتلبية الدعوة إلى الاستثمار داخل الوطن إلام الصين ، لذلك كانت هنالك مشاركة تامة وفعالة للجالية الصينية في جهود تنمية وتدعيم الاقتصاد الوطني خوفاً وان حكومة الصين اعتمدت سياسة اعادة تبني المغتربين الصينيين في جميع أنحاء العالم وخاصة أولئك المقيمين في ((هونغ كونغ ، وماكاو ، ومقاطعة تايوان الصينية)).

فقد سمحت لرجال الأعمال التجارية مع تمتعهم بذات الامتيازات المقدمة إلى المستثمرين الاجانب وهذا مما شجع على زيادة الاستثمار الذي يتضح مردودة على قوة الاقتصاد بشكل واضح (11).

لذا قال ماو تسي تونغ : (إن الشعب الصيني الذي يشكل ربع البشرية قد نهض وليس احد يستطيع إن يشتمنا بعد الآن ابدأ)

الصين والحرب الباردة

أن من نتائج الحرب العالمية الثانية صعود الاتحاد السوفيتي كقوة رئيسية في المعادلة لا سيما وان جبهة المعسكر الاشتراكية بدأت بالتبلور اثر ظهور الأنظمة الاشتراكية ذات الطابع الماركسي في أوروبا الشرقية ومناطق أخرى من العالم كل ذلك أدى إلى تعاظم الدور الأميركي وإلى بداية مرحلة سباق تسلح بين المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي والنظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة فكان ما دعي بالحرب الباردة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لم تتمكن الدول الحليفة في الحرب العالمية الثانية من سداد ديونها إلى الولايات المتحدة ، إذ كانت هذه الدول بأمس الحاجة إلى رؤوس الأموال من اجل الحصول على المواد الغذائية والمواد الأولية والأدوات الضرورية .

وقد أتاحت تلك الظروف للولايات المتحدة بفضل تفوقها المالي احتلال مكانة متقدمة في إطار النظام العالمي ، ومن اجل تشكيل صورة العالم على المقاسات والرغبات الأمريكية وتصنيف المساحة التي يتحرك عليها الاتحاد السوفيتي السابق عمدت الولايات المتحدة إلى تطبيق سياسات تسهل لها هذه المهمة ، إذ منحت قروضاً للبلدان صاحبة العلاقة بواسطة مصرف الاستيراد والتصدير (12).

في آذار عام 1947 طلب الرئيس الأمريكي هاري ترومان من الكونكرس الأمريكي تخصيص موارد مالية لدعم تركيا واليونان الواقعتين تحت الضغط السوفيتي ، وكذلك من اجل معالجة الأزمة الاقتصادية القائمة في إنحاء أوربا على خلفية الحرب العالمية الثانية ، مما يسر لظهور ((مشروع مارشال)) لإعادة بناء أوربا (13) .

في هذه المدة استحوذ ((النفط ومناجم الفحم والمعادن الاستراتيجية الأخرى)) على جزء كبير من رؤوس الأموال إضافة إلى اهتمام الإدارات لها وكذلك الشيء ذاته ينطبق على صناعة المطاط والصناعات الكيماوية ، وفي الشرقيين الأدنى والأوسط اللذان يمتلكان ثلثي احتياطي النفط وإقصاء الشركات غير الأمريكية في العراق ، وإيران، الكويت ، مصر ، السعودية ، أيضا قبل قيام الكيان الصهيوني (14) ، ألا انه بعد زوال المعسكر الاشتراكي استطاعت أن تفرض النظام الرأسمالي على العالم كله .

شكلت نهاية الحرب الباردة بالنسبة للصين فرصة مؤتية للتأمل الدقيق والعمل الحثيث للابتعاد عن الهيمنة والوصاية والمظلة الأمريكية خصوصاً في الجانب الاقتصادي، لهذا شهدت العلاقات الاقتصادية في بواكير عقد التسعينات من القرن الماضي انقلاباً في موازين القوى الاقتصادية بين الدول الأوروبية والصين واليابان والدول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا ((النمور الآسيوية)) من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى ، مما أفضى إلى تفاعل القوى الاقتصادية الكبرى التقليدية الولايات المتحدة مع الدول الجديدة لاسيما الصين في جانبها التجاري إلى تقجير العديد من

النزاعات والصراعات المتواكبة مع المتغيرات الحادثة في بيئة التجارة الدولية هذا الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين أدى إلى تعاظم العجز المزمن في الميزان التجاري الأمريكي وتدهور القوة النسبية للدولار في مواجهة العملات القوية الأخرى وبخاصة اليوان الصيني والين الياباني واليورو الأوروبي ، لذا انتقلت عملية الصراع من عملية مجابهة ما بين نظامين وقطبين عالميين يمتازان برؤيتين ايدولوجيتين متناقضتين في عالم الحرب الباردة إلى صراعاً ما بين القوى الاقتصادية المؤثرة في هزيمة الاقتصاد العالمي (15) ، إذ تتبوء الولايات المتحدة الأمريكية والصين قمة الصراع بينهما في الميدان الاقتصادي فأينما وجهت الولايات المتحدة وجهها في الأرض تواجدت مصالح الصين قبالتها أن حجمي الاقتصاديين الأمريكي والصيني مختلفان كثيراً ، إذ إن إمكانات الاقتصاد الأمريكي من حيث النشأة والتطور تغذت من معين فرص تاريخية مختلفة عما هو الحال في الصين وكذلك فان الاقتصاد الأمريكي قد توافرت له إمكانات قل نظيرها في تاريخ تطور الاقتصاديات العالمية فالولايات المتحدة انتفعت من الحرب العالمية الثانية ومشروع مارشال في تهيئة فرص الطلب الخارجي وتوسيع قاعدة الإنتاج الصناعي الأمريكي، إضافة إلى الاستفادة من المؤسسات الدولية التي أنشئت مثل صندوق النقد الدولي ((IMF)) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ((IBRD)) ومروراً بإقرار الدولار كعملة تسويات دولية على وفق اتفاقية ((بريتون وودز)) عام 1945 ، لذلك كانت تطورات الاقتصاد الأمريكي حاملة لهدف ان يكون الاقتصاد الاكبر والقائد في العالم والمنظومة الرأسمالية ، بينما بدأت الصين بتطورها الاقتصادي على خلفية ثورتها الاشتراكية وفق منهج الماركسية - المأوية في محاولة لبناء تجربتها في التنمية والتطور ، والذي جاء جزءاً منه مستنسخ للتجربة السوفيتية في التخطيط والتصنيع وأصبح اقتصادها يتراوح ما بين نجاح جزئي وتراجع كبير إلى إن وصلت مرحلة مهمة عاشتها بعد وفاة ((ماوتسي تونغ)) وإزاحة الضوابط الاقتصادية المادية والتي

سمحت لراعي نهضة الصين الحقيقية ((ونغ شيا وبينغ)) عام 1978 لتبدأ مرحلة البناء الاقتصادي الجديد للصين .

فإذا نظرنا إلى المساحة الزمنية لتطور الاقتصاد الأمريكي والصيني لا تصح للمقارنة بين اقتصاد الدولتين وبالتالي فان ما تحقق يعد بمثابة القفزة الكبرى الحقيقية للصين ، مما وفر لها إمكانات الصراع وبناء القدرات المختلفة كي تكون طرفاً فاعلاً في الصراع الاقتصادي مع الولايات المتحدة الذي حمل بين طياته صراعاً تجارياً (16). وإذا رتب الدول الصناعية حسب الأولوية في الإنتاج العالمي ، فلا تجد للصين أي وجود بين الدول الصناعية في عام 1900 فكان ترتيب أولوية الدول الصناعية كالآتي :

جدول (2)

ترتيب الدول الصناعية الكبرى في الإنتاج العالمي لعام 1900

الدولة	الرتبة
الولايات المتحدة الأمريكية	الأولى
ألمانيا	الثانية
بريطانيا	الثالثة
فرنسا	الرابعة

المصدر : هاري ما جدوف، الامبريالية في عصر الاستثمار حتى اليوم ، مؤسسة الأبحاث العربية الكويت ، 1981 ، ص36.

ولكن الصين استطاعت بعد عام 1978 أن تبدأ مرحلة البناء الاقتصادي الجديد ، حيث أزيحت الضوابط الاقتصادية المادية وبدأت مرحلة البناء الاقتصادي الجديد، ويعد عام 1992 عام التطور بالنسبة للاقتصاد الصيني ، حيث اتبعت سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي على العالم والتركيز كل التركيز لمواجهة الاقتصاد الأمريكي الذي بدأ يصارع الاقتصاد الصيني منذ نهاية الحرب الباردة تحديداً (17) .

أما إذا تم قياس ألقدره ألقصاديه للصين مع الدول الصناعية والكبرى حالياً نلاحظ ترتيبها يأتي في المركز الثالث بعد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وحسب الجدول (3) بعد أن أسفر قياس قوة الدول با تباع كل الخطوات المنهجية وتبين أن مرتبة الصين كالأتي .

جدول (3)

ترتيب الصين بين الدول الكبرى لعام 2009

الدولة	الرتبة
الولايات المتحدة الأمريكية	الأولى
روسيا الاتحادية	الثانية
الصين	الثالثة
ألمانيا	الرابعة
اليابان	الخامسة
بريطانيا	السادسة

المصدر / نوار جليل هاشم ، قياس قوة الدوله إطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بدول كبرى ، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد (25) 2010 ص 89

الصين وزيادة الطلب على الطاقة

الصين دولة ذات مساحة واسعة ويتأثر الوزن السياسي للدولة بالمساحة التي تشغلها ولا تستطيع الدولة ان تكون عظيمة ، الا إذا كانت كبيرة المساحة ويمكن ان تستفيد الدولة كثيراً من مساحتها الكبيرة إذ تنتهيأ امامها وجود نسبة اعظم من الموارد الطبيعية داخل حدودها الاقليمية ، كما هو واضح ان اتساع مساحة الوحدة السياسية

يعني تنوعاً في الأقاليم المناخية والصور النباتية وبالتالي ينعكس ذلك على تنوع الانتاج وتوافره وهذا يؤدي إلى زيادة وزن الدولة وقوتها وتأثيرها، والصين دولة ذات مساحة واسعة وهذا مما انعكس على وفرة مصادر الطاقة والثروة المعدنية المتنوعة فيها (18) ، والجدول (1) ص4 يوضح انتاج الطاقة والمعادن في الصين (2002)

اما بالنسبة للغاز الطبيعي فتنتج الصين منه نحو (17.030) مليون م3 عام 1999 ، في حين يبلغ الاحتياطي من الغاز الطبيعي فيها حوالي (2.060) مليار م3 . و جدول (4) يوضح الإنتاج والاحتياطي من النفط والغاز الطبيعي في الصين حسب تقديرات عام 1999.

جدول (4)

الإنتاج والاحتياطي من النفط والغاز حسب تقديرات عام 1999 في الصين

الصين	سنة الإنتاج	الإنتاج	الاحتياطي المؤكد
النفط	1999	3 مليون	24 مليار برميل
الغاز	1999	17.030 مليون م3	2.060 مليار م3

لقد أدى توفر مصادر الطاقة في الصين إلى امكانية استخدامها كوقود ومادة اولية في العديد من الصناعات، كما شكل عامل جذب للاستثمارات الأجنبية ، اما الموارد الطبيعية فتتوفر في الصين موارد معدنية متعددة ومتنوعة كما وردت في جدول (1) ص4 والذي تم ذكره سابقاً.

كانت الصين تصدر حوالي (25%) من انتاجها النفطي عام 1985 الا انها منذ عام 1990 تحولت إلى دولة مستوردة لنحو (600) الف برميل يومياً (19) ، حيث أدى الحجم السكاني الهائل وما يرافقه من نمو اقتصادي سريع ومتواصل إلى حصول طلب كبير ومتزايد على الطاقة كما تزايدت معدلات الفجوة بين الطلب والانتاج المحلي ففي السنوات (2002/2000) تجاوزت كمية الاستهلاك السنوية للصين

(200) مليون طن والثالث منها مستورد من الخارج (حوالي 60-70) مليون طن ، ومن المتوقع ان يصل الاستهلاك الصيني للنفط بحلول 2015 إلى حوالي (400) مليون طن منها (200-300) مليون طن من الواردات (20) بالرغم من ان الصين تعد الدولة الأولى في العالم من حيث انتاجها السنوي من الفحم الذي يبلغ (101) مليار طن . وفي اطار هذا السياق بقدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ان الصين بحلول (2020) سوف تستهلك (3.1) مليار طن من الفحم سنوياً .

شهدت العلاقات الاقتصادية في بواكير عقد التسعينات من القرن الماضي انقلاباً في موازين القوى الاقتصادية بين الدول الأوروبية والصين واليابان والدول حديثة التصنيع في جنوب شرق اسيا ((النمر الاسيوية)) من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، مما افضى إلى تفاعل القوى الاقتصادية الكبرى التقليدية ((الولايات المتحدة)) مع الدول الجديدة لا سيما الصين في جانبها التجاري إلى تفجير العديد من النزاعات والصراعات المواكبة مع المتغيرات الحادثة في بيئة التجارة الدولية . وهذا من شأنه ان دفع معالم المزاخمة والمنافسة والصراع بين الولايات المتحدة والصين في مجالات رئيسية وبشكل خاص في الانتاج الصناعي ، لذا انتقلت عملية الصراع من عملية مجابهة ما بين نظامين وقطبين عالميين يمتازان برؤيتين إيديولوجيتين متناقضتين في عالم الحرب الباردة إلى صراعاً ما بين القوى الاقتصادية المؤثرة في هزيمة الاقتصاد العالمي .

قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي

في أب 1946 اكد الزعيم ((ماو)) مقولته الشهيرة : ((إن القنبلة الذرية نمر من ورق يستخدمها الرجعيون الأمريكيون لإرهاب البشرية وتبدو مرعبة ولكنها ليست كذلك وأضاف بان القنبلة الذرية طبعاً سلاحاً فتاكاً ولكن الشعب هو الذي يقرر النصر أو الهزيمة في المعركة)) (21) . وبهذا بدأت الصين واستناداً لمقولة ((ماو)) تخطو خطوات حثيثة لتحقيق مطامح الدولة الحديثة وبما ان الصين هي دولة كبرى

ودائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وجميع الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الامن تمتلك قدرات نووية خاصة بها فعليها امتلاك هذه القوة التي تفتقر اليها مما اتجهت الى تعزيز قدراتها الدفاعية وبناء قواتها المسلحة وصناعة الأسلحة الاكثر تطوراً خاصة الاسلحة النووية ، وبالفعل استطاعت الصين الشعبية في 16/تشرين الأول/ 1964 تفجير اول قنبلة ذرية واعقبتها بعدد من تجارب أخرى خلال الاعوام الثلاثة التالية إلى إن امتلكت السلاح النووي بل وتوصلت في حزيران 1967 إلى تفجير اول قنبلة هيدروجينية ذات قوة (3) ميكاتوات (22).

اما الأسباب التي دفعت بالصين لامتلاك قوة نووية خاصة بها اضافتا الى ان الصين استطاعة ان تتوصل الى صناعة صواريخ قادره على حمل رووس نوويه بمديات مختلفه كما تمكنت من اطلاق قمرها الصناعي الاول في 24 نيسان عام 1970 مما اعتبر مفاجئه غيرساره للولايات المتحدة الامريكه وغيرها من الدول وعنصر المفاجئه هنا ليسه فقط القمر الصيني وانما الصاروخ الذي حمل القمر الى مداره والذي اعتبر تطوراً مهماً في قدرات الصين التسليحيه اما على الصعيد السياسي كان لي افكار الصين وتجربتها المتميزه في البناء اثرا كبيرا في كسب ود شعوب المنطقه فضلا عن ان الصين مدة تلك الشعوب يد المساعدة العسكرية والاقتصادية لمواجهة الهجمة الامريكه مما كان له الاثر البالغ في ازدياد نفوذ الصين في المنطقه لذا فان تنامي القوه النوويه الصينيه أدى الى تزايد الوزن السياسي الإقليمي والدولي للصين.

مما أثار ذلك مخاوف موسكو بان الصين ستصبح قوة نووية كبرى تنافسها وتحددها في الهيمنة على العالم الشيوعي، إذ كان السوفيت يصفون ((ماو)) بانه (مجنون نووي) من الممكن ان يخاطر بحرب نووية لكي يدفع إلى الإمام المصالح التوسعية الصينية وانهاء عزلة الاحزاب الشيوعية الأوروبية، بهذا أرادت الصين من خلال السلاح النووي الخروج من عزلتها الدولية والالتحاق بالعالم الخارجي بغض النظر عن الدول التي تتعامل معها .

يتضح مما تقدم إن امتلاك الصين الشعبية للقدرات النووية قد عزز من موقف الصين في الضغط على حلفائها لتخفيف الضغط عليها ودعم موقف الدول المؤيدة للصين في المنظمة الدولية ، فضلاً عن كسب اصدقاء جدد مما يقود الصين إلى قلب الأمور لصالحها كما مكنها من التعامل مع الولايات المتحدة من موقع القوة وعلى اثر التقدم الصيني في المجال الصاروخي ، اقامت الولايات المتحدة شبكة من الصواريخ المضادة داخل اراضيها ، خصيصاً لمواجهة تعاظم القوة النووية الصينية(23) التي جعلت من الصين مركز استقطاب دولي .

الإستراتيجية السياسية والاقتصادية للصين

الصين التي مازالت تثير الاهتمام وتشد انتباه المجتمع الدولي عن طريق بناها السليم وإيجاد مناخ ملائم لعلاقاتها الاقليمية والدولية تتجه للاستفادة من أجواء التطور والبناء الاقتصادي والسياسي والتي هيه بأمس الحاجة اليه لاطعام اكثر من مليار إنسان صيني ولبلوغ هذه الإستراتيجية تتجه الصين إلى اعادة الوحدة الوطنية الشامل لها بشكل سلمي وان يكون لها دورا واضح في السلام العالمي وكما يعرف العالم اجمع إن تايوان جزء لا يتجزء من الصين وتحقيق وحدة الوطن الكاملة يشكل الرغبة العارمة للشعب الصيني برمته ، علماً ان الحكومة الصينية تعمل كل ما في وسعها لتحقيق هذا الهدف وقد حددت الحكومة الصينية منذ العام 1949 سياسة ثابتة نحو سلطات تايوان بغية تحقيق وحدة الوطن ، لذا فان الصين مارست سياسة أكثر مرونة نحو الجزيرة (24) إضافة إلى ان الصين تهدف إلى ألمحافظه والمساهمة بجديه في السلام العالمي ، وتدعم وتساهم بنشاط في عمليات حماية السلام التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وعلى الرغم من مكانة الصين كدولة نامية تأمل في اداء دور اكثر فاعلية ونفعاً في العالم وهي ترى بانها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي التابع للامم المتحدة ، ان عليها تحمل المزيد من المسؤوليات في الحفاظ على السلام العالمي وضمان الامن فيه وقد ساهمت الصين وستساهم بقدر

اكبر في جهود المجتمع الدولي ويمكنها الاضطلاع بدور اكثر فاعلية وايجابية في هذا الاتجاه في السنوات المقبلة(25).

فعلى الصعيد الداخلي ستسرع الصين في تنمية اقتصادها الوطني ضمن مناخ داخلي مستقر ومتناغم وتعمل بلا كلل أو ملل على اعادة توحيد الوطن بالوسائل السلمية والمفاوضات (26) .

اما على الصعيد الخارجي تأمل الصين برغبة شديدة لتطوير علاقات التوافق مع جميع بلدان العالم بغية احلال وتثبيت السلام والاستقرار الدولي ، ان الاولوية الصينية هي النمو الاقتصادي مع الحفاظ على التلاحم الاجتماعي الذي يظل تحت اختيار التفاوت المتزايد .

الصين اكبر بلد نامي في العالم تطبق سياسة انفتاح وإصلاحات منذ العام 1978 وبفضل نمو اقتصادها ونجاح هذه السياسة شهدت الصين اهتمام المجتمع الدولي إليها أكثر فأكثر وخصوصاً بعد تعديل سياستها تعديلاً واضحاً على الصعيد الداخلي والخارجي وبشكل خاص في الجانب الاقتصادي الذي جعل منها قوة اقتصادية ذات مركز متقدم على المستوى العالمي .

التطوير والتنمية في الصين

اول هدف استراتيجي هو تنمية اقتصاد البلاد وقد حقق نجاحاً ملحوظاً منذ نحو (30سنة) بدليل ان الصين تحتل حالياً المرتبة العالمية السادسة في دخلها الوطني الاجمالي بما مجموعه اكثر من (1100) مليار (27) وتماشياً مع خطة الدولة قررت الحكومة الصينية مضاعفة دخلها الوطني من الان حتى العام 2020 لتصبح احدى البلدان الاكثر رخاءً في العالم نتيجة لهذا النمو وقد اكدت الحكومة الصينية عدة مرات ان نموها سيسهم في إرساء السلام والرخاء العالمي لذا فان القوه الاقتصادية للصين تعتبر عنصراً مهماً من عناصر قوة الدولة اذ انها تمثل صمام

الامان وعصب الحياة فيها فهي تمد الدوله بمقومات البقاء من الزراعة والصناعه لإشباع السوق المحليه والتصدير الى الخارج بما يؤمن العملات الصعبة وتحقيق الامن الغذائي الذي يقوم على توفير الغذاء لسكان الدوله مما يحقق الطمأنينة العامه من خلال ألقدره الذاتية ويعتبر تحقيق الامن الغذائي احد ركائز الاستقلال السياسي والاقتصادي للصين اما في المجال الصناعي فقد احتلت الصين مركز متقدم بالنسبه للدول الكبرى وبشكل خاص في معدل النمو السنوي للإنتاج واستهلاك الوقود التقليدي وحجم الاراضي الزراعيه المرويه وكذلك في مجال القوه العامله في الصناعه والزراعه لذا فان الولايات المتحده الامريكيه تضع الصين من ضمن الدول الصاعده حيث هنالك دراسه توقعت تجاوز الاقتصاد الصيني نظيره الامريكي ليصبح اكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2035 وقد كتب الخبير الاقتصادي (البير كيدل) من مركز كارنيغي للسلام الدولي انه في العام 2050 سيبلغ الناتج الصيني (82 تريليون دولار مقابل 44 تريليون للولايات المتحدة) ولو رجعنا الى التأريخ نجد ان الصين سادت العالم عبر التأريخ كدوله عظمى وكانت تتربع على عرش العالم اقتصاديا منذ زمن بعيد قبل الميلاد وحتى عام 1750 م حيث بدئت الثورة الصناعيه وفي الوقت الحاضر بدئت الصين تطور اقتصادا قادرا اكثر فاكثر على المنافسه اضافه الى تبنيتها قوات مسلحه حديثه تهدف الى فرض نفسها كقوى عظمى ليس على المستوى الإقليمي وإنما على المستوى الدولي (28).

الخاتمة

الصين دولة كبرى ذات مساحة واسعة ، وأكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان وبعد تأسيس الصين الجديدة في عام 1949 بدأ بناء وتحقيق التحول الاشتراكي للزراعة والحرف اليدوية والصناعة والتجارة وتم القضاء على النظام الاستغلالي ومنذ انتصار الثورة في الصين كانت الدولة والنخبة التي سيطرت على أجهزتها العليا عنصراً فاعلاً وأساسياً في عملية التنمية الاقتصادية ، حيث شهدت الصين في عهد ((ماوتسي تونغ)) معدلات نمو مرتفعة مقارنةً بما سبقها من فترات فان المسيرة التي اختارها ((ماوتسي تونغ)) ورفاقه ، التي قامت على وجود اقتصاد مركزي معزول بدرجة كبيرة عن العالم الخارجي ألا أن الظهور الكبير لـ(دنج شيا

وبينغ) احد كبار قادة الحزب الشيوعي . بعد وفاة ((ماوتسي تونغ)) وتبنيه لسياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي وما نتج عنها من انجازات عظيمة في كافة المجالات سواء كانت اقتصادية (زراعية ، صناعية، تجارية) أم سياسية، مكن الصين من خوض تجربة الصراع في السوق العالمية مع ابرز أقطابه التجارية .

الصين نموذجاً فريداً في سلاسة التحول نحو اقتصاد السوق والاستفادة من الآليات الرأسمالية في دعم اقتصادها ومن منطلق مختلف عما يجري في العالم / كما أن اندماجها في الاقتصاد العالمي وتحرير أنشطتها جاء على خلفية ضبط عالي المستوى لإمكاناتها ، إذ انفتحت على العالم بعدما أنجزت معالم قوتها رغم كل التوقعات بنجاح الصين في صعودها لتصبح القوة الأولى في العالم ، لما تمتلكه من عوامل قوة من حيث النمو وزيادة الادخار ووفرة الموارد الطبيعية ورخص اليد العاملة ، فضلاً عن فاعلية دور الدولة وبالتالي أصبحت الصين تحتل مكانة مرموقة عالمياً ، بسبب تطورها الاقتصادي ، خصوصاً استطاعت أن تتجنب الصدام مع الدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة إلا فيما تخص موضوعاتها الوطنية وأبرزها (قضية تايوان) ، وهي رؤية كانت أكثر نضجاً من تجربة الاتحاد السوفيتي السابق، حيث استطاعت من بناء إمكاناتها الداخلية وبخاصة الاقتصادية منها ، حيث أعطتها أولوية لا يرتقي إليها أي هدف آخر وبالتالي استطاعت أن تكون دولة مؤثرة وذات وزن على المستوى الإقليمي والدولي ومركز استقطاب عالمي ، جاءت الإستراتيجية الصينية منسجمة متناغمة مع الأهداف الإستراتيجية وهو عدم التصادم العسكري والسياسي مع الولايات المتحدة لكونها تمتلك من القدرات السياسية والعسكرية ما لا تستطيع الصين من مجابهته ، ليس في الجانب الكمي بل بالجانب النوعي لذلك ، سعت إلى بناء منظومة سياسية تحاول التوفيق أو الهروب من المواجهة من اجل توفير الفرصة المناسبة زمنياً لا ستكمال بناء قواعدها الاقتصادية كي تكون ندا حقيقياً للولايات المتحدة وتنافسها في أسواقها الداخلية ، لذا نلاحظ صيحات التذمر من الضغط

التجاري الصيني لا يقتصر على الولايات المتحدة فحسب بل من حلفائها الاتحاد الأوروبي بعدما نجحت الصين من تعظيم قدراتها التنافسية المركزة على الكلف المنخفضة والإنتاجية العالية . لذا يرى قسم من الباحثين بان احتلال العراق وأفغانستان والدعوة إلى بناء شرق أوسط جديد وفق المنظور الأمريكي ، جميعها تصب في هدف السيطرة على الطاقة وبشكل خاص النفط ، لحرمان أو إخضاع الصين مستقبلاً للتخلي عن تحولها كقطب عالمي ، والدليل على ذلك ذهاب الصين إلى أفريقيا وإلى أواسط آسيا وبعض مناطق أمريكا اللاتينية سعياً وراء النفط .

الاستنتاجات

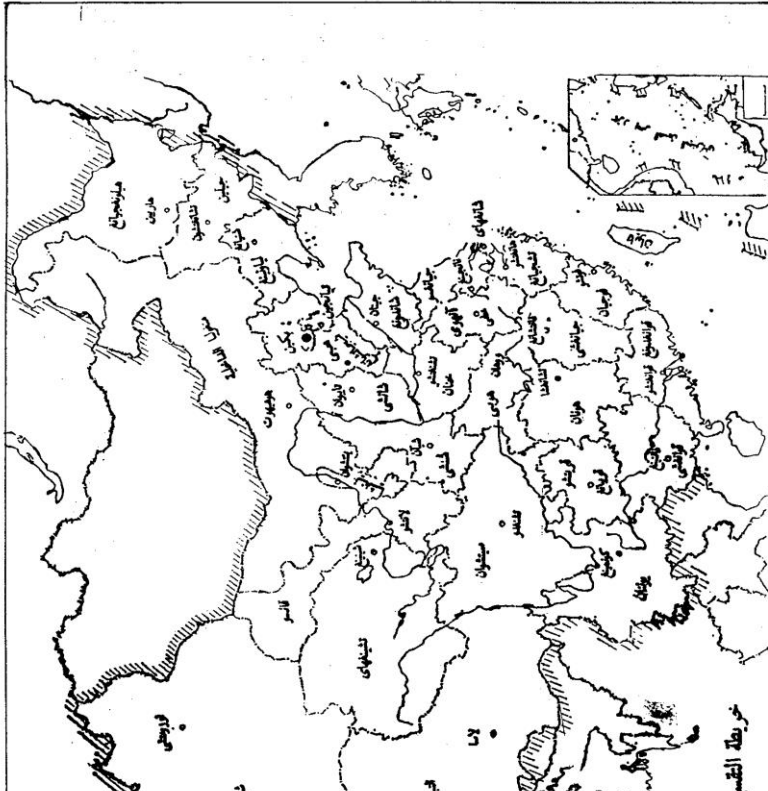
أن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث هي :-

- 1- منذ انتصار الثورة الشيوعية في الصين عام 1949 كانت الدولة والنخبة التي سيطرت على أجهزتها العليا عنصراً فعالاً في عملية التنمية الاقتصادية وإذا كان صحيحاً أن الصين في عهد ((ماوتسي تونغ)) قد شهدت معدلات نمو مرتفعة مقارنة بما سبقها من فترات فان المسيرة التي تخارها ((ماوتسي تونغ)) ورفاقه والتي قامت على وجود اقتصاد مركزي ومعزول بدرجة كبيرة عن العالم الخارجي إلا إن ظهور ((ونغ شيا وبينغ)) احد كبار قادة الحزب الشيوعي بعد وفاة ((ما تسي تونغ)) وتبني سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي وما نتج عنها من انجازات عظيمة في كافة المجالات سواء كانت اقتصادية (زراعية، صناعية، تجارية) أم سياسية مكن الصين من خوض تجربة الصراع في السوق العالمية مع ابرز أقطابه التجارية الا وهي الولايات المتحدة الأمريكية .
- 2- قدمت الصين نموذجاً فريداً في سلامة التحول نحو اقتصاد السوق والاستفادة من آليات الرأسمالية في دعم اقتصاد السوق والاستفادة من آليات الرأسمالية في دعم اقتصادها ومن منطلق مختلف عما يجري في العالم .

3- أصبح هنالك توقعات في نجاح الصين في صعودها اقتصادياً منافساً حقيقياً للولايات المتحدة الأمريكية من خلال نقاط القوة التي تمتع بها الاقتصاد الصيني من ناحية النمو وزيادة الادخار ووفرة الموارد الطبيعية ورخص اليد العاملة ، فضلاً عن فاعلية دور الدولة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وهذا يساعدها ويشجعها من أن تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي وكذلك ينعكس على سياستها إقليمياً ودولياً .

4- كشفت الدراسة من إن الولايات المتحدة الأمريكية حرصت خلال مدة الحرب الباردة على الحيلولة دون ظهور قوة أسيوية تتحدى مكانة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية لكن الصين كسرت هذه القاعدة فقد أصبحت قوة مؤثرة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في غضون سنوات قليلة والدلائل تشير إلى أنها ستكون قوة اقتصادية تهدد المصالح الأمريكية والنفوذ الأمريكي ليس في آسيا وحدها وإنما على الساحة الدولية .

5- أن أغلبية الدلائل تشير إلى إن الصين أصبح لديها المؤهلات من أن تصبح مركز استقطاب عالمي من خلال الوزن الجيوبولتيكي الذي تتمتع به في المجالات كافة .



الهوامش

- * بلغ عدد سكان الصين حتى نهاية عام 2005 (1.316.000) مليار .
- 1- البروفسور رومين ، آسيا المعاصرة ، الجزء الأول ، ترجمة يوسف صبري وعاطف العمري ، القاهرة ، 1964 ، ص 91 .
- 2- هان سوين ، اليوم الأول في العالم ، ترجمة: هلال محمود سعيد ، بيروت، 1979، ص 20.
- ** حسب المعطيات الرسمية تقع الصين بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا ويجب أن تضم إلى الدول الثماني الكبار وهي مجموعة البلدان الأكثر تصنيعاً التي تضم إضافة إلى الدول المذكورة أعلاه كلا من كندا، وروسيا ، وفرنسا، وإيطاليا و المملكة المتحدة .
- 3- اغناسيو رامونية ، ترجمة محمد ياسر منصور ، الصين قوة هائلة الثقافة العالمية العدد (151) السنة السادسة والعشرين ، نوفمبر - ديسمبر 2008 ، ص 37 .
- 4- المصدر نفسه ، ص 38-40 .
- 5- د. وفيق الخشاب ، د. احمد السامرائي ، النمط الجغرافي للعالم القديم ، الجزء الأول ، بغداد، 1977 ، ص 125-167.

- 6- نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح ، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد(14) المجلد(4) كانون الأول، 2004 ، ص 48 .
- 7- المصدر نفسه ، ص 50 .
- 8- المصدر نفسه ، ص 50 .
- 9- عبد القادر محمد فهمي، بعض من مجالات الفكر الاستراتيجي حول مركز الاستقطاب الصيني، مجلة المجتمع العربي ، الجزء الثالث المجلد(44) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 1997، ص 198.
- 10- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية (2005) الاقتصاد الصيني الحجم ومستوى التطور وحدود القدرة على المنافسة عن طريق الاقتصاد العالمي، القاهرة ، السنة (5)، (2005) ، ص 47 .
- 11- توفيق المدني، وجه الرأسمالية الجديدة، اتحاد أكتبي العرب ، دمشق، 2004، ص 281-282.
- 12- نصر شمالي، عصر المفوض السامي الأمريكي، دار الحقائق ، بيروت، 1984، ص 23.
- 13- فؤاد محمد شبل، السياسات الاقتصادية الدولية، ط 1 ، الإسكندرية، 1955، ص 354.
- 14- نصرت شمالي ، مصدر سابق ، ص 27.
- 15- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين تحرير العرب والعولمة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 ، ص 48.
- 16- <http://w.w.w.bN2.tN187071htm>.
- 17- صلاح هادي علوان ، نظرة إلى مركزي الاستقطاب العربي- الصيني ، دار الحرية للطباعة - بغداد ، 1981 ، ص 91 .
- 18- نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح، مصدر سابق ، ص 48.
- 19- وليم سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام العالمي 1978-2010 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط 1 ، أبو ظبي ، 2000 ، ص 148-149 .
- 20- المصدر نفسه ، ص 80 - 81 .
- 21- عبد العزيز ، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، العدد (145) ، يوليو ، 2001 ، ص 77 .
- 22- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، العلاقات الصينية -الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 25 ، يوليو 1961 .

- 23- نغم نذير شكر، القوة العسكرية الصينية ، أوراق أسيوية عدد(110) ، (2002) مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ص 1 .
- 24- المصدر نفسه ، ص 4 - 5 .
- 25- رئيساً الصين وإيران يناقشان العلاقات الصينية -الإيرانية، صحيفة الصين اليومية 2002/4/22 .
- 26- زهانغ شانغتاي ، ترجمة : محمد ياسر منصور، مراجعة : ليلي بدر ، التحديات الإستراتيجية للصين، الثقافة العالمية ، العدد، 151 ، الكويت ، نوفمبر - ديسمبر 2008 ، ص 68 .
- 27- المصدر نفسه ، ص 61 .
- 28- فرانسوا لافارعم، ترجمة: محمد ياسر منصور، مراجعة: ليلي بدر، الثقافة العالمية، العدد151، السنة السادسة والعشرين ، نوفمبر - ديسمبر ، 2008 ، ص96- 99 .
- http://www.CNi-org/Nle/econ35.htm (29)

المصادر

اولا : الكتب :

- 1- البروفسور رومين ، أسيا المعاصرة ، الجزء الأول ، ترجمة : يوسف صبري وعاطف العمري، القاهرة ، 1964 .
- 2- توفيق المدني، وجه الرأسمالية الجديدة، اتحاد أكتبي العرب ، دمشق، 2004 .
- 3- صلاح هادي علوان ، نظرة إلى مركزي الاستقطاب العربي- الصيني ، دار الحرية للطباعة - بغداد ، 1981 .
- 4- صباح محمود محمد ، الصين دراسة في الجيوبولتيك ، بغداد ، مطبعة الفنون ، 1998 .
- 5- وفيق الخشاب ،احمد السامرائي، النمط الجغرافي للعالم القديم،الجزء الأول، بغداد، 1977 .
- 6- هان سوين ، اليوم الأول في العالم ، ترجمة: هلال محمود سعيد ، بيروت، 1979 .
- 7- نصر شمالي، عصر المفوض السامي الأمريكي، دار الحقائق ، بيروت، 1984 .
- 8- فؤاد محمد شبل، السياسات الاقتصادية الدولية، ط 1 ، الإسكندرية، 1955 .

ثانيا : البحوث والدراسات :

- 1- اغناسيو رامونية ، ترجمة محمد ياسر منصور ، الصين قوة هائلة الثقافة العالمية العدد (151) السنة السادسة والعشرين ، نوفمبر - ديسمبر 2008 .

- 2- زهانغ شانغتاي ، ترجمة : محمد ياسر منصور، مراجعة : ليلي بدر ، التحديات الإستراتيجية للصين، الثقافة العالمية ، العدد، 151 ، الكويت ، نوفمبر - ديسمبر 2008 .
- 3- عبد القادر محمد فهمي، بعض من مجالات الفكر الاستراتيجي حول مركز الاستقطاب الصيني، مجلة المجتمع العربي، الجزء الثالث المجلد(44)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997.
- 4- عبد العزيز العجيزي، المسيرة الطويلة بين واشنطن وبكين،، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، العدد (28) ، ابريل ، 1972.
- 5- فرانسوا لافارم، ترجمة: محمد ياسر منصور، مراجعة: ليلي بدر، الثقافة العالمية، العدد 151، السنة السادسة والعشرين ، نوفمبر - ديسمبر ، 2008 .
- 6- وليم سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام العالمي 1978-2010 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط1 ، أبو ظبي ، 2000 .
- 7- نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح ، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد(14) المجلد(4) كانون الأول، 2004.
- 8- نغم نذير شكر، القوة العسكرية الصينية ، أوراق أسبوعية عدد(110) ، (2002) مركز الدراسات الدولية ، بغداد .
- 9- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية با لأهرام ، العلاقات الصينية -الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 25 ، يوليو 1961.
- 10- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية (2005) الاقتصاد الصيني الحجم ومستوى التطور وحدود القدرة على المنافسة عن طريق الاقتصاد العالمي، القاهرة ، السنة (5)، (2005) .
- 11- رئيساً الصين وإيران يناقشان العلاقات الصينية -الإيرانية، صحيفة الصين اليومية 2002/4/22.
- 12- عبدا لخالق عبد الله ، النظام العالمي الجديد الحقائق والأوهام ، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد(142) ابريل ، 1996 .
- 13- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين تحرير العرب والعولمة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 .

14- هاري ما جدوف، الامبريالية في عصر الاستثمار حتى اليوم ، مؤسسة الأبحاث العربية الكويت، 1981.

ثالثاً : الانترنت :

- (1) [http: www.CNi-org\Nle\ecoN-35html](http://www.CNi-org\Nle\ecoN-35html).
- (2) [http: www.bNa.tN\8707\htm](http://www.bNa.tN\8707\htm).
- (3) [http: www.madariss.fr\HGZeme\salamat\glo:htm](http://www.madariss.fr\HGZeme\salamat\glo:htm).

رابعاً : سائل والاطاريح :

أ- الرسائل

1- جواد كاظم عبد البكري، الصراع التجاري الأمريكي- الياباني محاورة سياسية احتمالاته المستقبلية انعكاساته على أقطار الخليج العربي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، (2002) .

ب - الاطاريح

1- حسن بدري الخالدي ، مستقبل الدور الصيني في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2007 .